

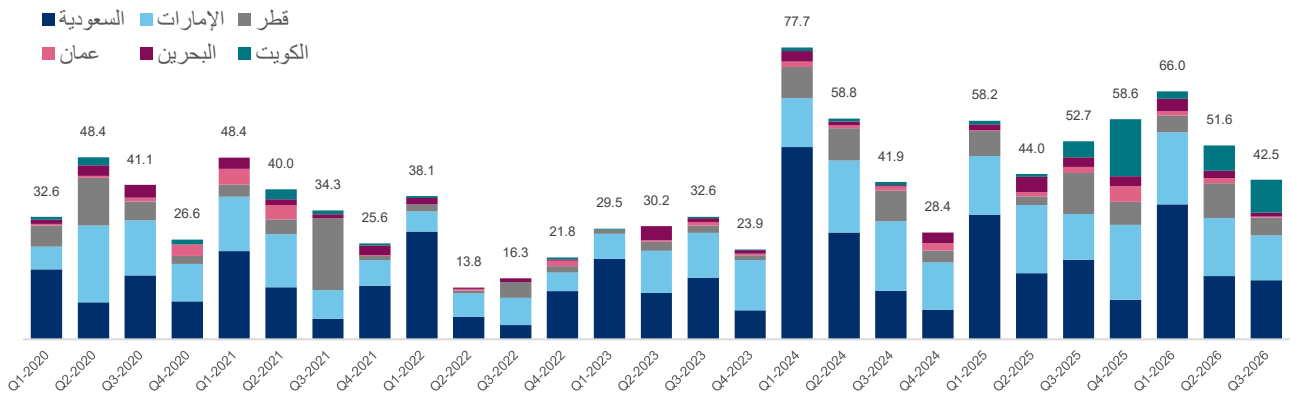
الربع الثالث من العام 2026

التقرير الربع سنوي عن الدخل الثابت لدول مجلس التعاون الخليجي

ارتفاع أسعار الفائدة يبطئ وتيرة الإصدارات في الربع الثالث، لكن العام 2026 يواصل السير بوتيرة قياسية... شهدت أسواق الدخل الثابت العالمية أداءً قياسيًّا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، حيث بلغ حجم الإصدارات 10.7 تريليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 9 في المائة على أساس سنوي، مسجلةً بذلك أقوى انطلاقة للفترة ذاتها منذ بدء مجموعة بورصة لندن (LSEG) في رصد البيانات عام 1980. ومع ذلك، تراجعت الإصدارات في الربع الثالث من العام 2026 بنسبة 17 في المائة مقارنة بالربع الثاني الذي سجل مستوى قياسيًّا؛ إذ أدت عوامل مثل استمرار التضخم، وارتفاع أسعار النفط لتتجاوز 100 دولار للبرميل، والنزاعات في الشرق الأوسط وبين روسيا وأوكرانيا، إلى دفع البنوك المركزية العالمية للعودة نحو تشديد السياسات النقدية. فقد رفع كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان أسعار الفائدة في سبتمبر 2026، كما أقر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أول زيادة في أسعار الفائدة منذ العام 2023. وشهدت عوائد السندات القياسية الأمريكية ارتفاعاً سريعاً، حيث صعد عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 53.6 نقطة أساس في شهر سبتمبر وحده ليصل إلى 5.287 في المائة.

وقادت ديون الشركات ذات التصنيف الائتماني الاستثماري حركة السوق، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 5.2 تريليون دولار أمريكي، مدفوعةً بافتراض مكثف من شركات التكنولوجيا لتمويل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي وطرح صفقات كبرى للاندماج والاستحواذ في الأسواق. وظل اهتمام المستثمرين قوياً، وإن كانوا يطالبون بعوائد أعلى، لا سيما على السندات طويلة الأجل وتلك المرتبطة بمجال الذكاء الاصطناعي. هذا وارتفعت إصدارات السندات ذات العائد المرتفع لتصل إلى أعلى مستوى لها في خمس سنوات عند 399.8 مليار دولار أمريكي، كما صعدت السندات الخضراء بنسبة 26 في المائة لتسجل مستوى قياسيًّا بلغ 494.4 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي عروض السندات الدولية مستوى قياسيًّا عند 5.3 تريليون دولار. ومن ناحية أخرى، كان أداء الأسواق الناشئة أضعف، حيث انخفضت إصدارات الشركات بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 361.5 مليار دولار، واستحوذت كل من السعودية والهند وماليزيا والبرازيل مجتمعةً على نسبة 46 في المائة من هذا الإجمالي.

إصدارات الدخل الثابت للدول الخليجية - مليار دولار أمريكي



المصدر: بلومبيرج وبحث كامكو إنفست

انخفضت إصدارات السندات والصكوك في الدول الخليجية بنسبة 17.5 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 42.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2026، وهو ما يتماشى تقريباً مع حالة التباطؤ العالمي ويمثل انخفاضاً بنسبة 19.4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وقد سجلت الإصدارات في شهر يوليو 2026 مستويات مرتفعة بلغت 18.5 مليار دولار، مدعومة بإصدار الكويت لسندات سيادية بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي. وشهد شهر أغسطس 2026 تراجعاً إلى 7.3 مليار دولار نتيجة تزامن الركود الموسمي المعتاد في الصيف مع تجدد الأعمال القتالية، قبل أن تتعافى الإصدارات في سبتمبر 2026 لتصل إلى 16.7 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي الإصدارات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026 نحو 160.0 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.3 في المائة على أساس سنوي. وكان قطاع الشركات المسؤول الأكبر عن هذا الانخفاض،

في حين شهدت الصكوك عودة قوية، حيث ارتفعت حصتها إلى نسبة 44 في المائة من إجمالي حجم الإصدارات الربع سنوية مقارنة مع 15 في المائة في الربع الثاني من عام 2026. وتصدرت المملكة العربية السعودية القائمة بإصدارات بلغت قيمتها 15.7 مليار دولار أمريكي (جميعها صكوك)، تلتها الإمارات عند 12.0 مليار دولار أمريكي، ثم الكويت عند 8.7 مليار دولار. وظل الطلب على أدوات الدين الخليجية قوياً؛ إذ نجحت كل من الكويت والسعودية وقطر في تسعير صفقات سيادية تجاوز فيها حجم طلبات الاكتتاب قيمة الإصدارات بما يتراوح بين ضعفين وخمسة أضعاف، كما تمكنت قطر من خفض هامش التسعير بمقدار 30 نقطة أساس في أول إصدار دولي لسندات لها خلال العام. وارتفعت معدلات الفائدة (الكوبونات) تماشياً مع أسعار الفائدة العالمية ومعدل "سايبور" (SAIBOR) لأجل ثلاثة أشهر -الذي قفز بمقدار 70.5 نقطة أساس في سبتمبر- حيث دفعت البنوك السعودية عوائد تتراوح بين 6.30 في المائة و6.50 في المائة على صكوك الشريحة الأولى الإضافية (AT1) الجديدة. وسجلت مؤشرات السندات الإقليمية خسائر في الربع الثالث من العام 2026، حيث انخفض مؤشر سندات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 4.5 في المائة (وهو أكبر انخفاض منذ 16 ربيعاً)، بينما تراجع مؤشر صكوك المنطقة بنسبة 2.2 في المائة (وهو أيضاً أكبر انخفاض منذ الربع الثالث من العام 2022). ورغم ذلك، أغلق هامش الائتمان للسندات المقومة بالدولار في الدول الخليجية الربع عند مستوى 88 نقطة أساس فقط، أي ما يعادل نصف متوسط الأسواق الناشئة البالغ 170 نقطة أساس. كان المستثمرون يتفاعلون مع معدلات مرتفعة، وليس مع المخاوف بشأن جودة الائتمان في منطقة الخليج.

نظرة عامة عالمية

شهدت أسواق السندات العالمية أكثر فتراتها نشاطاً على الإطلاق خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، وذلك رغم الصعوبات التي واجهتها السوق في الربع الثالث من العام نفسه. ووفقاً لبيانات مجموعة بورصة لندن (LSEG)، بلغ إجمالي الإصدارات في سوق الدخل الثابت 10.7 تريليون دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026؛ وهي زيادة بنسبة 9 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وتعد أقوى بداية لفترة زمنية منذ بدء تسجيل البيانات من قبل المجموعة في العام 1980. ومع ذلك، انخفض عدد الصفقات، حيث طُرحت في السوق ما يقل قليلاً عن 28 ألف إصدار -أي أقل بنسبة 4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025 وأدنى مستوى في عامين- مما يشير إلى أن جمع الأموال تم عبر عدد أقل من الصفقات ولكن بحجم أكبر لكل منها. وقد تراجعت الإصدارات خلال الربع الثالث من العام 2026 بنسبة 17 في المائة على أساس ربع سنوي، وإن كانت هذه المقارنة تتم مقابل الربع الأضخم من حيث حجم الإصدارات الذي سجلته المجموعة على الإطلاق؛ حيث عكس هذا التراجع ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لم تشهدها الأسواق منذ عقود.

كما ساهمت الظروف الاقتصادية الكلية في تفسير معظم هذا التباطؤ؛ فقد اتسم التضخم بالعناد، وشهدت أسعار النفط تقلبات حادة، وتجاوز الصراع بين الولايات المتحدة وإيران حاجز الأشهر السبعة، ليغلق خام برنت عند 102.6 دولار أمريكي للبرميل بنهاية شهر سبتمبر 2026. وقد دفع التضخم المدفوع بأسعار الطاقة البنوك المركزية الكبرى إلى تشديد السياسات النقدية؛ إذ رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في سبتمبر 2026 للمرة الثانية منذ اندلاع الحرب، ليصل سعر الفائدة الرئيسي لإعادة التمويل إلى 2.65 في المائة وسعر الفائدة على الودائع إلى 2.5 في المائة. كما رفع بنك اليابان سعر الفائدة الرئيسي إلى 1.25 في المائة، مسجلاً بذلك أعلى مستوى له منذ 31 عاماً. أما الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبعد إبقاء أسعار الفائدة ثابتة لمعظم فترات العام، فقد أقر أول زيادة له منذ عام 2023، محركاً النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى ما بين 3.75 في المائة و4.00 في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت العوائد القياسية بسرعة؛ حيث زاد عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 53.6 نقطة أساس في شهر سبتمبر 2026 وحده ليغلق الشهر عند 5.287 في المائة، بينما وصل عائد السندات لأجل 30 عاماً إلى أعلى مستوى له منذ 20 عاماً خلال شهر أغسطس.

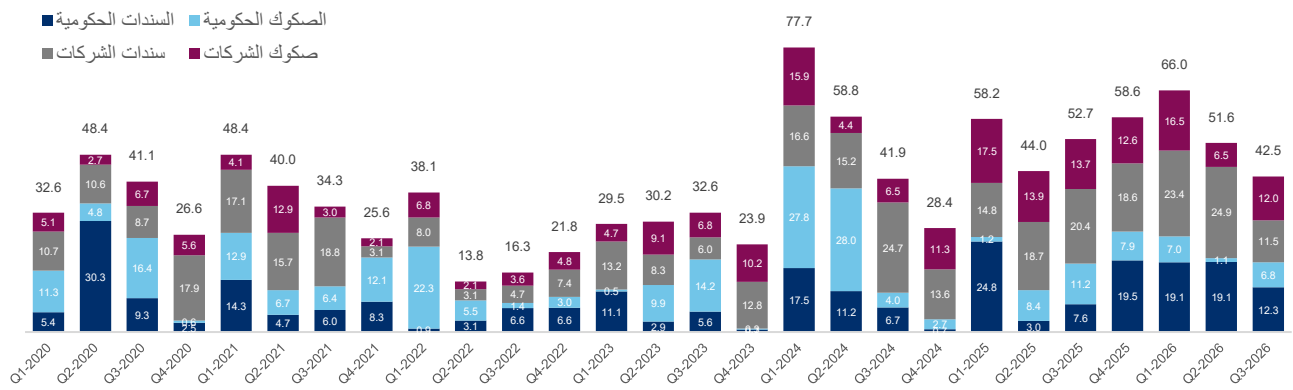
استحوذت ديون الشركات ذات التصنيف الائتماني الاستثماري على الحصة الأكبر من إجمالي حجم الإصدارات العالمية، وذلك وفقاً لبيانات مجموعة بورصة لندن (LSEG). وقد سجلت الإصدارات مستوى قياسياً بلغ 5.2 تريليون دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، بزيادة قدرها 14 في المائة. ويُعد هذا الربع الثالث على التوالي الذي يتجاوز فيه حجم الإصدارات حاجز 1.5 تريليون دولار أمريكي، رغم أن حجم الإصدارات في الربع الثالث كان أقل بنسبة 14 في المائة مقارنة بالربع الثاني. وظل الإنفاق المرتبط بالذكاء الاصطناعي المصدر الأكبر لطرح أدوات دين جديدة في السوق؛ إذ بلغت مبيعات السندات الأمريكية ذات التصنيف الاستثماري 145.2 مليار دولار أمريكي في شهر أغسطس، متجاوزةً بذلك الرقم القياسي الشهري المسجل في العام

2020 ومحقة أعلى مستوى جديد للشهر الثالث على التوالي. وفي الفترة الممتدة حتى نهاية شهر أغسطس من العام 2026، أصدرت شركات "ألفابت" و"أمازون" و"ميتا" و"مايكروسوفت" و"أوراكل" سندات بقيمة إجمالية تقارب 220 مليار دولار أمريكي. ورغم استمرار المستثمرين في الشراء، فقد أصبحوا أكثر انتقائية فيما يتعلق بالتسعير؛ ونتيجة لذلك، اضطرت شركة "أمازون" إلى إضافة هامش عائد إضافي يتراوح بين 18 و 21 نقطة أساس على سندات طويلة الأجل لإتمام عملية بيع بقيمة 25 مليار دولار في شهر يوليو. وبحلول شهر سبتمبر، بلغ هامش العائد (السبريد) للجهات المصدرة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي حوالي 115 نقطة أساس، مقارنة بنحو 78 نقطة أساس لسوق السندات الاستثمارية بشكل عام. كما انخفضت نسب التغطية في صفقات الشركات المشغلة لمراكز البيانات الضخمة (hyperscalers) من حوالي خمسة أضعاف في فبراير إلى حوالي ضعفين فقط في يوليو. وعلى صعيد القطاعات، أفادت مجموعة بورصة لندن بأن حجم الإصدارات من قطاعي التجزئة والإعلام والترفيه قد تضاعف بأكثر من مرتين على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، كما سجل قطاع التكنولوجيا نمواً قوياً بنسبة مئوية مزدوجة الرقم. وفي المقابل، تراجعت الإصدارات في قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية بنسبة 41 في المائة في المائة وقطاع المواد بنسبة 20 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. وشكلت الإصدارات الصادرة عن المؤسسات المالية والجهات الحكومية ووكالاتها ثلاثة أرباع إجمالي الإصدارات، إلا أنها سجلت انخفاضاً طفيفاً على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026.

إصدارات الدول الخليجية

سار سوق الدخل الثابت في الدول الخليجية على نهج مماثل تماماً للاتجاه العالمي؛ إذ انخفض حجم إصدارات السندات والصكوك التي تتجاوز آجال استحقاقها عاماً واحداً ليصل إلى 42.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2026 -وفقاً لبيانات "بلومبرغ"- مسجلاً تراجعاً بنسبة 17.5 في المائة مقارنة بالربع الثاني من العام 2026، ونسبة 19.4 في المائة مقارنة بالربع الثالث من العام 2025. ويُعد هذا الرقم أدنى إجمالي ربع سنوي مسجل في بياناتنا منذ بداية العام 2025. وقد شهد شهر يوليو 2026 حجم إصدارات مرتفعاً بلغ 18.5 مليار دولار أمريكي، مدفوعاً بشكل رئيسي بنشاط الإصدار في الكويت. وفي المقابل، شهد شهر أغسطس 2026 انخفاضاً في الإصدارات إلى 7.3 مليار دولار أمريكي، حيث تزامن الركود المعتاد خلال فترة الصيف مع تجدد الأعمال القتالية في المنطقة وارتفاع عوائد سندات الخزنة. وعاد المصدرون إلى السوق في شهر سبتمبر 2026 بإصدارات جديدة بلغت قيمتها 16.7 مليار دولار أمريكي. وعلى صعيد الأشهر التسعة الأولى من العام 2026، بلغ إجمالي إصدارات الدول الخليجية 160.0 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.3 في المائة عن الفترة المماثلة من العام 2025، إلا أن هذا المعدل ظل دون مستوى النمو المسجل في السوق العالمية والبالغ 9 في المائة.

إصدارات الدخل الثابت الخليجية حسب الأداة - مليار دولار أمريكي



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

شهدت إصدارات الشركات أكبر تراجع خلال الربع الثالث من العام 2026، حيث انخفضت بنسبة 25 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 23.4 مليار دولار أمريكي، في حين تراجعت الإصدارات الحكومية بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 19.0 مليار دولار. وسجلت الصكوك طلباً قوياً، إذ ارتفعت قيمة الإصدارات بنحو 2.5 ضعفاً على أساس ربع سنوي لتبلغ 18.8 مليار دولار أمريكي، موزعة بين 6.7 مليار دولار أمريكي صكوكاً حكومية و12.0 مليار دولار أمريكي صكوكاً للشركات؛ مما رفع حصة الصكوك من إجمالي الإصدارات في ذلك الربع إلى 44 في المائة مقارنة مع 15 في المائة في الربع الثاني من العام 2026. وعاد المقترضون الخليجيون إلى سوق الصكوك بعد فترة من التقلبات الناجمة عن النزاعات، والتي كانت قد دفعت بعض الجهات المُصدرة للتوجه نحو السندات التقليدية. وعلى صعيد الدول، تصدرت المملكة العربية السعودية القائمة بإصدارات بلغت قيمتها 15.7 مليار دولار أمريكي، كانت جميعها في صورة صكوك، تلتها الإمارات بإصدارات بلغت 12.0 مليار دولار أمريكي، جاءت بالكامل تقريباً من قطاع الشركات. وكانت الكويت السوق الرئيسية الوحيدة التي سجلت نمواً، حيث جمعت 8.7 مليار دولار أمريكي، مما رفع إجمالي إصدارات الدولة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026 إلى 17.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 6.0 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام السابق. وبلغت قيمة الإصدارات في كل من قطر 4.7 مليار دولار أمريكي، والبحرين 1.0 مليار دولار أمريكي، وسلطنة عمان 0.3 مليار دولار أمريكي.

وعلى صعيد أداء المؤشرات المرجعية، انخفض مؤشر سندات وصكوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.8 في المائة في الربع الثالث من العام 2026، مما يعكس تراجعاً بنسبة 4.4 في المائة في مؤشر السندات و2.2 في المائة في مؤشر الصكوك للمنطقة. وسجل مؤشر الائتمان والسندات عالية العائد (HY) للدول الخليجية انخفاضاً بنسبة 3.8 في المائة خلال الربع، ليصل إجمالي تراجعه منذ بداية العام إلى 3.4 في المائة، في حين انخفض مؤشر صكوك الدول الخليجية (ذات المدة الأقصر) بنسبة أقل بلغت 2.2 في المائة. ومع ذلك، ظل إقبال المستثمرين على أدوات الائتمان الخليجية عالية الجودة قوياً؛ حيث أغلق مؤشر فروق العائد المعدل حسب الخيارات (OAS) لسندات الدول الخليجية المقومة بالدولار الأمريكي عند 88 نقطة أساس، بزيادة قدرها 10 نقاط أساس فقط في سبتمبر 2026، وهو ما يمثل نحو نصف مستوى مؤشر الأسواق الناشئة للسندات المقومة بالدولار (EM USD Aggregate) البالغ 170 نقطة أساس. وقد كانت حركة البيع مدفوعة بتغيرات أسعار الفائدة وليس بمخاوف تتعلق بالجدارة الائتمانية.

إلى ذلك، اتسمت إصدارات الشركات بالضعف خلال شهري يوليو وأغسطس 2026، لكنها انتعشت في سبتمبر 2026، بقيادة البنوك والشركات الكبرى المرموقة. تجلّى بوضوح ارتفاع تكاليف التمويل المحلي، حيث قفز سعر الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) لأجل ثلاثة أشهر بمقدار 70.5 نقطة أساس في سبتمبر 2026، وبمقدار 82.1 نقطة أساس خلال الربع الثالث من العام 2026 ليصل إلى 5.54 في المائة. وقد أصدرت بنوك سعودية - شملت مصرف الراجحي، والبنك العربي الوطني، ومصرف الإنماء، والبنك الأهلي السعودي - سلسلة من صكوك الشريحة الأولى الإضافية (AT1) الدائمة بمعدلات ربح تتراوح بين 6.30 في المائة و6.50 في المائة. كما جمعت شركة "موانئ دبي العالمية" (DP World) نحو 1.6 مليار دولار أمريكي عبر شريحتين: سندات خضراء بقيمة 750 مليون يورو لأجل ست سنوات، وسندات تقليدية بقيمة 750 مليون دولار أمريكي لأجل عشر سنوات. وباع كل من بنك أبوظبي الأول وبنك المشرق سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات. وأشارت هذه الاتجاهات إلى أن الجهات المُصدرة القوية في المنطقة لا تزال قادرة على إعادة تمويل التزاماتها وإدارة ميزانياتها العمومية، حتى مع استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول. وفيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية، أزالَت وكالة "فيتش" تصنيف دولة قطر من قائمة "المراقبة السلبية" وأكدت تصنيفها عند الدرجة (AA)، لكنها أبقت على نظرة مستقبلية سلبية بسبب استمرار المخاطر التي تهدد صادرات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست